Document: EB 2012/107/INF.7
Date: 10 December 2012
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

منهجيات تقييمات الأثر لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Thomas Elhaut
مدير الإحصائيات والدراسات لأغراض التنمية
رقم الهاتف: +390654592491
البريد الإلكتروني: t.elhaut @ifad.org

MarziaPerilli
باحث زميل في الإحصائيات والدراسات لأغراض التنمية
رقم الهاتف:+390654592781
البريد الإلكتروني: m.perilli@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: +390654592374
البريد الإلكتروني:gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة بعد المائة
روما، 12-13 ديسمبر/كانون الأول 2012

للعلم

المحتويات

الموجز التنفيذي **ii**

منهجيات تقييمات الأثر للتجديد التاسع لموارد الصندوق **1**

الف– غاية هذه الوثيقة الإعلامية 1
باء– التزامات التجديد التاسع لموارد الصندوق ذات الصلة بتقييم الأثر 1
جيم– وضع رصد وتقييم الأثر في البرامج القطرية التي يدعمها الصندوق 2
دال– التعلم من التجربة مع تقييمات الأثر لمشروعات التنمية الزراعية 5
هاء– منهجيات تقييم الأثر لفترة التجديد التاسع للموارد 7
واو– الشراكات وتعزيز الرصد والتقييم وتقييم الأثر في الأنظمة الوطنية 20
زاي– تمويل عمليات الرصد والتقييم وتقييمات الأثر 22
حاء– خاتمة 24

الموجز التنفيذي

1- تستجيب هذه الوثيقة لمخرج من مخرجات التجديد التاسع لموارد الصندوق الذي يتطلب إعداد وثيقة إعلامية تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول 2012 حول المنهجيات التي يتبعها الصندوق في إجراء تقييمات الأثر، وفي قياس المؤشرات الأربعة على مستوى الأثر، وهي: مؤشر ملكية الأصول الأسرية، وطول موسم الجوع، وسوء التغذية بين الأطفال، وعدد الأشخاص الذين تم تخليصهم من قبضة الفقر. وبالنسبة لأهداف المؤشرات الثلاثة الأولى فسوف يتم "تتبعها". وأما فيما يتعلق بالمؤشر الرابع للفقر، فتتمثل الأهداف في: حصول 90 مليون شخص على خدمات من المشروعات التي يدعمها الصندوق بصورة تراكمية من عام 2010 وصاعدا حتى عام 2015، وخروج 80 مليون من هؤلاء الأشخاص من قبضة الفقر.

2- بنهاية عام 2015، سوف يجري الصندوق ويجمع ويبلغ عن حوالي 30 مسحا لأثر المشروعات التي يتم في ثلاثة إلى ستة منها استخدام تجارب موجهة تستخدم العينات العشوائية، أو أي منهجية أخرى تتسم بنفس المتانة.

3- وهنالك جملة من المبادرات المنسقة الجارية لتحسين أداء الصندوق في الرصد والتقييم وتقييم الأثر. ومع التفكير التفاعلي السائد حاليا والتخطيط والإجراءات، فإن الصندوق في موقع جيد لتحسين الرصد والتقييم وأداء تقييم الأثر، وبالتالي فإنه في موقع معقول لتلبية الالتزامات الواردة في التجديد التاسع للموارد ذات الصلة.

4- لخصت مؤسسات عديدة خبراتها في تقييم الأثر في مطبوعات ذات مصداقية. وتوجه هذه النتائج، وخاصة تلك ذات الصلة بالتنمية الريفية والزراعية والحد من الفقر والأمن الغذائي، عمل تقييم الأثر في الصندوق: أي منهجه ومنهجياته.

5- سيستخدم الصندوق توليفة من المنهجيات (كمية بمعظمها) للقياس والإبلاغ عن الآثار والنتائج. وسيتم استخدام نظم الرصد القائمة في المشروعات للإبلاغ عن عدد الأشخاص الذين يتلقون الخدمات من البرامج التي يدعمها الصندوق. وسوف تدعى المؤسسات الخبيرة لإجراء 30 تقييما متينا للأثر بهدف تحديد عدد الأشخاص الذين تم تخليصهم من فقر الدخل، وتحديد سبل الأثر ذات الصلة لأغراض التعلم واستخلاص الآثار على الحد من الفقر من إطار سليم إحصائيا لعينات المشروعات.

6- سيجمع التقرير، مع حلول نهاية عام 2015، 30 تقييما للأثر ويراكم الآثار والنتائج المقاسة، ويوجز الدروس المستقاة حول سبل الأثر، ويوجه النصح حول منهجيات مختلفة لتقييم الأثر تتسم بالمتانة وفعالية التكاليف.

7- سيجري الصندوق 30 تقييما للأثر بتعاون وثيق مع مؤسسات خبيرة وغيرها من شركاء التنمية، وسيسعى للعمل ضمن نظم الرصد والتقييم الوطنية ويعززها في سياق هذه العملية.

8- ولتمويل تقييمات الأثر هذه، سوف يجمع الصندوق بين موارد البرامج القطرية وموارد المنح والتمويل التكميلي من شركاء التنمية.

منهجيات تقييمات الأثر للتجديد التاسع لموارد الصندوق

الف- غاية هذه الوثيقة الإعلامية

1- تستجيب هذه الوثيقة الإعلامية للمقطع ثانيا من قرار مجلس المحافظين 166/د-35[1]، ولمصفوفة التزامات التجديد التاسع لموارد الصندوق التي صادق عليها مجلس المحافظين[2] "لعرض وثيقة إعلامية على المجلس التنفيذي بشأن المنهجيات التي يستخدمها الصندوق في إجراء تقييمات الأثر وقياس المؤشرات الجديدة على مستوى الأثر في إطار قياس النتائج 2013-2015 (الفقرة 45، النقطة الثانية)".

باء- التزامات التجديد التاسع لموارد الصندوق ذات الصلة بتقييم الأثر

2- أوصت مشاورات التجديد التاسع لموارد الصندوق "بزخم معزز على تقييم الأثر"، والذي وافق عليه مجلس المحافظين (الفقرة 4، النقطة الرابعة). "ويمثل التوجه المعزز لتقييم وقياس الأثر أكثر التحسينات أهمية لنهج الصندوق في قياس النتائج". ولهذه الغاية أربعة مؤشرات تم تحديدها (الفقرة 42):

(أ) مؤشر **الملكية الأسرية للأصول** كمؤشر بالوكالة عن دخل وأصول الأسر في المجموعات المستهدفة؛

(ب) طول **موسم الجوع** كقياس للأمن الغذائي للأسر المستهدفة؛

(ج) **سوء التغذية بين الأطفال** كقياس للأمن التغذوي للأفراد في المجموعة المستهدفة؛

(د) عدد الأشخاص الذين تم **إخراجهم من قبضة الفقر** نسبة لخط فقر محدد

3- ويبقي إطار قياس النتائج للفترة 2013-2015 (الملحق 2) أهداف المؤشرات الثلاثة الأولى ليتم "تتبعها"، وفيما يتعلق بالمؤشر الرابع، يحدد الإطار الأهداف التالية:

(أ) الانتشار (أو الكفاءة): وصول عدد الأشخاص الذين يتلقون خدمات من المشروعات التي يدعمها الصندوق إلى 90 مليون نسمة بمستوى تراكمي منذ عام 2012 وحتى عام 2015 (6 سنوات)؛

(ب) الأثر (أو الفعالية): خروج 80 مليون شخص من قبضة الفقر بمستوى تراكمي منذ عام 2010 حتى عام 2015 (6 سنوات).

4- كذلك يدعو تقرير التجديد التاسع لموارد الصندوق (الفقرة 18، النقطة الثانية) إلى مبادرة لتعزيز المؤشرات الرامية إلى قياس النتائج والأثر فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

---

[1] الملحق الخامس من GC 35/L.4، ثانيا – قياس النتائج والفعالية والكفاءة. (أ) خلال فترة التجديد التاسع يشكل إطار قياس النتائج الوارد في الملحق الثاني بتقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق النهج المنتظم للإدارة والرصد والقياس لضمان إتاحة أكبر فرصة ممكنة لتحقيق النتائج المرجوة.

(ب) يعتمد المجلس التنفيذي ورئيس الصندوق التدابير والإجراءات المحددة في الملحق الأول بتقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق من أجل رفع مستوى قدرة الصندوق على إدارة العمليات الجارية، وتنفيذ برنامج العمل بفعالية وكفاءة.

[2] C 35/L.4 ، الملحق الأول لتقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق (التي يغطي الفترة 2013-2015).

5- إضافة إلى الالتزامات التي سلط الضوء عليها في الفقرة 1 أعلاه، فإن تقرير التجديد التاسع لموارد الصندوق يدعو على وجه الخصوص إلى (الفقرتان 23 و45):

(أ) إجراء وصياغة الإبلاغ عن حوالي 30 مسحا من مسوحات الأثر على مدى فترة التجديد التاسع للموارد، وستستخدم ثلاثة إلى ستة مسوحات تجارب موجهة تستخدم عينات عشوائية أو غيرها من **المنهجيات المشابهة المتينة** وفقا لفرص تقاسم التكاليف المتاحة واهتمام وتوفر المؤسسات المتخصصة في تقييم الأثر لدعم هذا العمل (الفقرة 45، النقطة الرابعة)؛

(ب) رفع مستوى الامتثال بالطلب من المشروعات إجراء مسح خط أساس بنهاية السنة الأولى من التنفيذ (الفقرة 45، النقطة الأول)؛

(ج) تعزيز النظم الوطنية للرصد والتقييم عن طريق تحسين قدرة موظفي إدارة المشروعات وشركاء التنفيذ، وخاصة عند الاستهلال والتنفيذ الأولي للمشروعات من خلال إشراك منتظم لخبراء الرصد والتقييم خلال بعثات التصميم والإشراف (الفقرة 23)؛

(د) السعي بصورة نشطة لإرساء الشراكات مع المؤسسات المتخصصة في تقييم الأثر، وتعبئة الموارد لتنمية القدرات الداخلية الملائمة لإجراء إدارة أعمال تقييم الأثر (الفقرة 45، النقطة الثالثة).

6- وتدعو هذه الالتزامات في فترة التجديد التاسع للموارد إلى جملتين من مبادرات الإدارة: **الإجراءات الفورية** للفترة 2013-2015 وإجراءات **لبناء قدرات على المدى الأطول** من عام 2013 وما بعده:

(أ) تركز الإجراءات الفورية على تنظيم حوالي 30 تقييما متينا للأثر يتم تجميعها وعرضها على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2015. ويتضمن ذلك الامتثال المعزز لمتطلبات نظام قيام النتائج والأثر الحالي، وبناء الشراكات مع مراكز التميز في تقييم الأثر، والعمل مع النظم والقدرات الوطنية، **ويمثل هذا التركيز الجوهري للوثيقة الإعلامية هذه.**

(ب) الإجراءات على المدى الأطول، والتي سيتم الشروع بها في عام 2016 أيضا ويمكن أن تسير بصورة متزامنة مع الإجراءات الفورية، وتتضمن إدخال التحسينات على نظم الرصد والتقييم في الصندوق وتحديد أكثر منهجيات ونهج تقييم الأثر ملاءمة (الأهمية، المتانة، فعالية التكاليف)، بناء القدرات على المستوى القطري وتوسيع الشراكات مع مراكز التميز في مجال تقييم الأثر.

جيم- وضع رصد وتقييم الأثر في البرامج القطرية التي يدعمها الصندوق

7- كموضوع سياسة، فإن البرامج التي يمولها الصندوق تتحدد بإطار منطقي - أي هرمية الأهداف مع مؤشرات مرافقة قابلة للقياس. ومنذ عام 2003، تم ربط هذا الإطار المنطقي بنظام الصندوق الإلزامي لإدارة النتائج والأثر. ولاستخدام هذا الإطار المنطقي كأداة للإدارة يستند إلى النتائج، توفر تصميمات البرامج التفصيلية في الصندوق التمويل اللازم لمهام الرصد والتقييم في المشروعات، وعادة ما تكون بحدود 3 بالمائة من تكاليف البرنامج، وهي على الغالب جزء لا يتجزأ من مهام إدارة المشروع.

8- عام 2012، أظهرت استعراضات حوافظ الشعب الإقليمية أنه، وعلى وجه العموم، بقي تنفيذ مهام الرصد والتقييم قاصرا على ما هو وارد في التصميم، على الرغم من أن الالتزام بنظام إدارة النتائج والأثر يستمر في التحسن. وهنالك تأخيرات في إنشاء وحدات الرصد والتقييم وفي تعيين موظفي الرصد والتقييم. كذلك فإن

عدد الموظفين واختصاصاتهم ومهاراتهم وخبراتهم لا تفي على الدوام بالمتطلبات الموضوعة، ولا يتم إجراء أنشطة الرصد والتقييم بصورة منتظمة مما ينجم عنه عدم صرف الموارد المخصصة لها بصورة كاملة. ولا يعترف مدراء البرامج القطريون بدور الرصد والتقييم كأداة للإدارة بغرض تحقيق الأهداف الإنمائية، كذلك فإن تنفيذ الرصد والتقييم والامتثال لنظام إدارة النتائج والأثر يبقى جزئيا. ويعود السبب في ذلك إلى حد ما من جهة لنواقص في التصميم، ومن جهة أخرى للنظر إلى نظام إدارة النتائج والأثر على أنه أداة يملكها الصندوق، ولا تتكامل على الدوام مع النظم الوطنية للرصد والتقييم. كذلك فإن الامتثال لمتطلبات مسوحات خط الأساس ومنتصف المدة والإنجاز الواردة في نظام إدارة النتائج والأثر تبقى جزئية، وتبقى أهمية وملاءمة وجودة البيانات متفاوتة حيث يتم التركيز على المدخلات والمخرجات، وبصورة أقل على النواتج والأثر. وتتصف جودة المسوحات وصلة التحاليل بكونها متفاوتة. وأما توقيت التقارير فهو غير متسق. ويحد ذلك من استخدام نتائج الرصد والتقييم لأغراض: تحديد مسارات الأثر؛ عزو الأثر لأسباب معينة؛ تعزيز التعلم والأثر؛ وتحديد مسارات توسيع النطاق وحوار السياسات المستند إلى الأدلة.

9- وتسهم بعثات الإشراف ودعم التنفيذ، علاوة على بعثات المتابعة، وخاصة من قبل موظفي المكاتب القطرية في الصندوق، إلى تحسين أداء الرصد والتقييم. وتشير تقارير وضع المشروعات التي يستكملها مدراء البرامج القطرية في نهاية بعثات الإشراف بأن المتابعة المنتظمة تحسن من درجات أداء الرصد والتقييم على مر الوقت. إضافة إلى ذلك، تسعى دائرة إدارة البرامج والشعب الإقليمية إلى تنفيذ عدد من المبادرات الهيكلية لتحسين أداء الرصد والتقييم والامتثال لنظام إدارة النتائج والأثر. وفيما يلي عينة مما تنفذه الشعب الإقليمية:

(1) **شعبة آسيا والمحيط الهادي** التي تنشر وتدعم مجموعة أدوات للرصد والتقييم/إدارة المعرفة؛ وتكرر نموذج مدغشقر لرصد وتقييم البرامج القطرية (نيبال)؛ وتجارب المسوحات المستمرة بتنفيذ اختيار عشوائي لنهج متدرج لمشروعات يمكن تقسيمها أو تجزئتها إلى وحدات؛ كذلك فقد شرعت بتجربة مسوحات النواتج السنوية (الهند)؛ إضافة إلى مسوحات سنوية مواضيعية (بنغلاديش)؛ وقامت في فييت نام بتجربة نظام لإدارة النتائج والأثر يستند إلى استبيان موسع وأكثر مرونة باستخدام مجموعة مراقبة، وذلك مع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية من خلال إيجاد الحجم الصحيح لكل من مجموعات المراقبة والمعالجة، وباستخدام النظام العالمي لتحديد المواقع.

(2) **شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية** التي أدخلت عمليات تشاركية للرصد والتقييم، وخاصة في نظم الحكومات اللامركزية، حيث قد يكون أداء الرصد والتقييم أقل مما هو مطلوب (ملاوى ورواندا)؛ وأنشأت مجموعات مواضيعية قطرية للرصد والتقييم (مدغشقر)؛ وتدرس كيف يمكن الاستفادة من الخبرة في مجال قياس الحد من الفقر النقدي فيما يتعلق ببعض النماذج المحددة للمشروعات الصغرى (مشروع دعم أقطاب المشروعات الريفية والاقتصادات الإقليمية في مدغشقر).

(3) **شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي** التي تتحرى إمكانية استخدام البيانات التي تولدها ضمن النظم الإحصائية الوطنية في عمليات الرصد والتقييم بهدف تطبيقها على نطاق واسع في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي (نيكاراغوا)؛ وإدماج نتائج دراسات قياس معايير المعيشة

القطرية في الوثائق الأخيرة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية لأغراض التحليل والرصد والتقييم؛ وسوف تقوم بريادة التجارب الموجهة التي تستخدم العينات العشوائية لأغراض الإدماج المالي (بيرو).

(4) **شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا** التي أدخلت دعم النظراء (السودان) بين المشروعات؛ وعبأت شبكتها الاجتماعية الإقليمية بالخبراء الوطنيين في الرصد والتقييم (المدربين بموجب منحة مشروع بناء القدرات في إدارة النتائج والأثر)؛ وطورت نهجا عملية وأدوات للرصد والتقييم لقياس الفعالية الإنمائية (بتمويل من منحة مركز التقييم في جامعة سارلاند)؛ وتقوم بتجربة "المخطط"، وهو تطبيق يستند إلى نظام إكسيل لوضع نتائج بيانات المشروع في جداول (تركيا).

(5) **شعبة أفريقيا الغربية والوسطى** التي تقوم بإرساء مهام الرصد والتقييم في النظم الوطنية (سيراليون)؛ والأهم من ذلك فإن الشعبة تقوم بريادة شراكة مع مؤسسات بحثية من طراز عالمي في تنفيذ التجارب الموجهة التي تستخدم العينات العشوائية، وذلك إلى حد أقل لتصميم يعتمد على التجارب المسبقة منه من التقدير المتزامن لفعالية أثر تدخلات مشروعات محددة لصالح المجموعات المستهدفة للصندوق (سيراليون وغانا).

10- ونظرا لصعوبات رصد وتقييم التأقلم مع تغير المناخ، يتوقع من البرنامج المنسق للتأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في **شعبة البيئة والمناخ** أن يطور مؤشرات لقياس القدرة على الصمود؛ وسوف يستخدم نظام المعلومات الجغرافي لرصد استخدام المشهد الأعم بصورة أفضل. ويوفر برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة ما يلزم لاستخدام الطرائق التجريبية (التجارب الموجهة التي تستخدم عينات عشوائية) لاختبار نهج التأقلم. ولهذا السبب، فقد نظمت المبادرة الدولية لتقييم الأثر حلقة عمل بالإشتراك مع كل من شعبة البيئة والمناخ ومع دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة حول طرائق تقييم التأقلم مع تغير المناخ.

11- **دائرة إدارة البرامج** توفر الدعم التقني للشعب الاقليمية للامتثال لمتطلبات الرصد والتقييم في نظام إدارة النتائج والأثر. ويتم التنسيق من خلال فريق المهام الخاص المعني بنظام إدارة النتائج والأثر على مستوى الإدارة. وتتطرق دائرة إدارة البرامج للقضايا ذات الصلة بالرصد والتقييم وتقييم الأثر، إضافة إلى تصميم المؤشرات التي تتصف بالخصوصية والقابلية للقياس والتحقيق والصلة والوقت المحدد أو التي تتصف بقدر أكبر منها، وحجم مجموعات المراقبة والمعالجة، ومزايا بيانات فريق الخبراء وتصميم أكثر مرونة للاستبيانات لأغراض مسوحات نظام إدارة النتائج والأثر لاستيعاب متطلبات جداول أعمال التعلم المتمايزة حسب نمط المشروع. والأهم من ذلك، فقد وضعت خطة الدائرة متوسطة الأجل للفترة 2013–2015 أهدافا إقليمية للحد من الفقر (80 مليون شخص) وأعداد الأشخاص الذين تم الوصول إليهم (90 مليون شخص) بتطبيق نهج استخدمت لتحديد الأهداف الإجمالية للتجديد التاسع لموارد الصندوق.

12- **دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة** التي أنشئت لدعم دائرة إدارة البرامج في الأنشطة المذكورة أعلاه، وهي تستكمل تعيين الموظفين ممن يتمتعون بخبرات واسعة في تصميم الرصد والتقييم، وتقييم الأثر، والتحليل الاقتصادي لتوفير الدعم المنهجي والتقني والتحليلي، إضافة إلى دعم أنشطة التدريب في دائرة إدارة البرنامج لصالح جدول أعمال تقييم الأثر للتجديد التاسع لموارد الصندوق.

13- **مكتب التقييم المستقل في الصندوق** الذي: (1) يشارك بصورة منتظمة في المناقشات في المنظمة حول تقييمات الأثر؛ (2) يسهم في استعراضات وثائق النهج و/أو الاختصاصات، إضافة إلى مسودات التقارير النهائية حول تقييمات الأثر المجراة؛ (3) إجراء تقييم (أو حتى ثلاثة تقييمات) للأثر بين عامي 2013-2015؛ (4) المساعدة في توفير التصنيفات (على أساس سلم متفق عليه) لتقييمات الأثر المجراة، بما يتماشى مع اتفاقية التنسيق بين إدارة الصندوق والمكتب.

14- ولا تعتبر التحديات ذات الصلة بالرصد والتقييم وتقييم الأثر مقصورة على الصندوق وحده. فبناء على عمل معهد بروكينغز لتوسيع النطاق مع الصندوق، ربما يكون أداء الصندوق أفضل من غيره من الشركاء الإنمائيين في هذا المجال. إلا أن ذلك لا يعني الشعور بالرضا عن الحالة التي وصل إليها الصندوق. ومع التفكير التفاعلي الحديث والتخطيط والإجراءات فإن الصندوق في موقع أفضل لتحسين أدائه في الرصد والتقييم وتقييم الأثر، وربما حتى على المدى القصير. وبالتالي فإنه في موقع معقول لتلبية جوهر الالتزامات ذات الصلة بتقييم الأثر في التجديد التاسع لموارد الصندوق لإجراء ما يلي: اختبار أساليب مختلفة لتقييم الأثر مع حوالي 30 مسحا للأثرو الإبلاغ عنها في تقرير مجمع يتم إعداده بحلول نهاية عام 2015.

دال- التعلم من التجربة مع تقييمات الأثر لمشروعات التنمية الزراعية

15- قام عدد من المؤسسات[3] بتلخيص خبرتها في تقييم الأثر بمطبوعات موثوقة. وتقود هذه النتائج، وبخاصة تلك المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية لأغراض الحد من الفقر والأمن الغذائي، عمل تقييم الأثر في التجديد التاسع للموارد. وبدوره، سيسعى التقرير التجميعي للصندوق الذي سيصدره عام 2015 إلى الإيفاء بالمعايير والمساهمة في هذه المجموعة المعرفية المعترف بها. وكما تم تسليط الضوء عليه بصورة عامة[4] فإن هنالك فئتان من العوامل التي تجعل من التقييم في القطاع الزراعي محفوفا بالتحديات، وهي: (1) مشروعات التنمية الزراعية التي تفرض تحديات قطاعية مخصوصة لتقييمات الأثر النشطة؛ (2) نهج التقييم التي قد تخلق تحديات للتنفيذ المرن للمشروعات.

16- وتشكل مشروعات التنمية الزراعية تحديات للتقييم المتين للأثر لأن طبيعة هذه المشروعات التي تعمل من خلال الحكومات وبنهج تشاركية، تجعل من إجراء تقييمات الأثر أمرا محفوفا بالتحديات. وتتسم النتائج والآثار في التنمية الريفية والزراعية بفترات تطور طويلة، وتكون عالية الاستجابة **لدورات وموسمية المحاصيل** التي تحدد النوافذ لمسوحات تقييم الأثر. كذلك فإن الزراعة حساسة لتغيرات درجات الحرارة والهطولات المطرية **والهزات المناخية** وهي ظروف قد تتغير من سنة إلى أخرى وقد تكون محدودة بمنطقة معينة مما يشكل تحديات على اختيار مجموعة المراقبة وعلى تقييم الأثر نفسه. وتتطور التنمية الزراعية ونهج تنفيذ المشروعات بصورة كبيرة على مدى دورة المشروع استجابة **لظروف السوق** المتغيرة (منها على سبيل المثال أزمة الأغذية عام 2008 وما نجم عنها من الاضطرابات الهائلة في الأسعار). ومع أن تعديل نهج التنفيذ يجعل من التدخلات أكثر فعالية، إلا أنه يتحدى التثبت من التقييمات ويقلل من إمكانية التعلم مما هو ناجح بالفعل. وبالنسبة للمشروعات التي تمول جملة من التدخلات المتكاملة (مثلا تدريب المزارعين

[3] وأهمها مؤسسة التصدي لتحديات الألفية، والبنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، وقاعدة بيانات أمريكا اللاتينية، والمبادرة الدولية لتقييم الأثر، وشبكة شبكات تقييم الأثر.

[4] وبصورة مخصوصة من قبل مؤسسة التصدي لتحديات الألفية.

والوصول إلى الائتمان والاستثمارات في البنى التحتية ودعم سلاسل القيمة)، فإن **التسلسل** هام في تحقيق المخرجات المرغوب بها. ومن شأن ذلك أن يعقد التوقيت ونهج تقييم الأثر. **فالآثار غير المباشرة وآثار العروض** أمور شائعة في مشروعات التنمية الزراعية ويمكن أن تكون كبيرة للغاية، وغالبا ما تشكل مكونا صريحا في منطق البرنامج، وبخاصة في حالة المشروعات الزراعية حيث يسهل نقل التكنولوجيا (مثل الزراعة في الصفوف أو التعشيب، بدلا من التعشيب على نطاق واسع). ويشكل ذلك تحديات على منهجية تقييم الأثر. فمكونات المشروعات التي تستهدف الإصلاحات السياساتية **أو التغير المؤسسي على المستوى الوطني** للعلاقة بالزراعة مثل إنشاء مؤسسات ريفية جديدة أو تنظيم استخدام المياه أو حيازة الأراضي أو تنظيم الائتمان أو تحسين الخدمات الزراعية أو تحسين الروابط مع القنوات التصديرية لسلاسل القيمة المستهدفة ليست مفضية على وجه العموم إلى تحديد واقع ضمن البلد. وهنالك معوق هام آخر لتقييمات الأثر ويتمثل في درجة **الاختيار الذاتي** الموجودة في مشاركة المشاركين في مشروعات التنمية الزراعية، ويعني ذلك ضمنا أن أنماط معينة فقط من المزارعين قد تختار المشاركة في مشروع مما يتطلب من التقييم أن يعزل الآثار لتدخل معين من تأثير الخصائص التي لا يمكن ملاحظتها للأشخاص الذين اختاروا المشاركة.

17- ويمكن لنهج التقييم بدورها أن تتسبب في تحديات لتنفيذ مشروعات التنمية الزراعية. إذ يواجه المنفذون حوافز للالتزام بمستويات مختلفة من الأهداف الإنمائية بغض النظر عن كيف يمكن لذلك أن يؤثر على منهج التقييم. ومن جهة أخرى فإن لدى المقيمين حوافز للالتزام بنهج التقييم، وبغض النظر عن كيف يمكن لذلك أن يحد من مرونة المنفذين في التأقلم مع الظروف المتغيرة والمعلومات الجديدة. هذه هي الحالة على وجه الخصوص بالنسبة للتصميم التجريبي أو للتجارب الموجهة التي تستخدم عينات عشوائية. فقد يحد الامتثال الصارم لمنهجية نشطة لتقييم الأثر محددة منذ استهلال المشروع من **قدرة المنفذين على التأقلم مع نهج التنفيذ** استجابة لتغير الظروف أو لمعلومات جديدة. وفي حين أنه يمكن تصميم تقييمات الأثر بحيث تكون متينة بصورة ملحوظة لجملة من التأقلم المخطط الصريح من قبل المنفذين، ويشكل أي تدخل بدون مثل هذه الهيكلية المخطط لها للتأقلم مخاطر جدية على التقييم والتعلم. وقد يشكل أيضا مخاطر كبيرة على استثمارات الجهة الممولة. ويشكل الاختيار السليم والإدارة الملائمة لمجموعات المراقبة والمعالجة تحديات لمنفذي المشروع، (وخاصة تسجيل لوحات البيانات). وقد يكون **الاختيار العشوائي لمجموعات المستفيدين** محفوفا بالتحديات السياسية والاجتماعية، أو قد يعني أن المشروع قد لا يعمل بصورة متزامنة مع جميع المستفيدين المؤهلين، ولكن قد يسعى عوضا عن ذلك لاتباع نهج الحافظة أو الذخيرة. وأخيرا هنالك سؤال حول **الحوافز المتوفرة لمنفذي المشروعات** لدعم التقييم النشط لنتائج وأثر المشروعات مقابل الإبلاغ عن إيصال المدخلات والمخرجات المرصودة. وغالبا ما يكون منفذو المشروعات غير واضحين فيما يتعلق **بالتكاليف** وقيمة وتقييم لأثر. ويمكن على وجه الخصوص الاستخفاف بمستوى الجهود المطلوبة من المنفذين لتصميم وتنفيذ تقييم متين للأثر مما قد لا ينال ما يستحق من قيمة.

18- عند تصميم نهجه ومنهجيته لكل من تقييمات الأثر الثلاثين، سيدخل الصندوق في اعتباره هذه التحديات والدروس المستفادة ذات الصلة. وكما تمت التوصية به، سيحدد تصميم كل منهجية من منهجيات تقييم الأثر منذ الاستهلال ماهو الأكثر أهمية لإنجازه على الأرض، وما هو الضروري بالضبط لتعلمه، وكيف يمكن الإدماج بين الاثنين مع فسحة للتأقلم والمفاضلة. وبالتالي، فإن تصميم منهجية التقييم سوف:

(أ) يركز على أكثر أهداف التعلم أهمية؛

(ب) يحدد المكونات المستقرة أو الضرورية للمشروع التي لا يمكن الاستغناء عنها في نظرية المشروع للتغير، وتتوقع التغيير المحتمل؛

(ج) يضمن المسار السببي الذي سيتم اختباره وعكسه لنهج التقييم؛

(د) يحدد ما هي المكونات في منطق المشروع التي يمكن تقييمها والتي تتسم بواقع يمكن الوثوق به؛

(هـ) وفي حال الضرورة، ينظر في الفرص المتاحة لإجراء تقييمات على نطاق أصغر ضمن المشروع الإجمالي لتستهدف بصورة مخصوصة التعلم الخاص بفعالية تدخل من التدخلات نسبة إلى تدخل آخر؛

(و) يقدر بصورة علنية من خلال وضع النماذج كيف يمكن للمكونات التي لا يمكن تقييم أثرها على النواتج، ومعرفة التفاعل بين مكونات البرنامج؛

(ز) سيبقي في الحسبان التحديات القطاعية المخصوصة التي تواجهها مشروعات التنمية الريفية – الاتساق بين توقيت تقييم الأثر والدورات المحصولية وموسمية المحاصيل، وضمان أن تأخذ أخطاء عينات التقييم بصورة كافية في الحسبان آثار المناخات الصغرى المحددة بموقع معين، والتخفيف إلى أدنى حد ممكن من التحيز من خلال ضمان حجم ملائم للعينات واستخدام أساليب التقييم الملائمة للأخذ بعين الحسبان الاختلافات التي لا يمكن ملاحظتها والتي يمكن ملاحظتها بين المشاركين وغير المشاركين، واقتناص الآثار غير المباشرة التي تجعل الاختلافات بين مجموعات المراقبة والمعالجة مبهمة من خلال وضع نماذج إحصائية صريحة؛

(ح) إدخال عنصري التعقيد والحجم في الحسبان؛

(ط) وعندما يكون منطق البرنامج داعما لحزمة من التدخلات متعددة الأوجه، النظر في الحد من، إن لم يكن حجم التدخل، منظور التقييم الذي سيجري؛

(ي) اقتناص الآثار الطويلة الأمد أيضا، إضافة إلى آثار إنجاز المشروع من خلال وضع النماذج.

19- وكما نادى به تقرير التجديد التاسع لموارد الصندوق وأوصت به الخبرات المذكورة أعلاه، سوف يطبق الصندوق ويتعلم من جملة من المنهجيات لأغراض تقييمات الأثر الثلاثين التي سيجريها، وسيسمح له ذلك بمواءمة أوثق بين خصوصيات المشروعات التي يقيمها وحالة امتثالها مع نظام إدارة النتائج والأثر وجدول أعمال التعلم الخاص مع ضمان النزاهة والالتزام بمبادرة التعلم وقياس الأثر الإجمالي.

20- وبهدف **ضمان الالتزام بالنواتج المفيدة لتقييم الأثر**، وعند التخطيط للتقييمات الثلاثين، سوف يوائم الصندوق حوافز جميع أصحاب المصلحة من خلال الانخراط معهم في وقت مبكر والتواصل معهم على الدوام، والتخطيط مع جميع الشركاء، ودعم المنفذين في إيجاد قيمة لتقييمات الأثر، والوضوح حول التكاليف والالتزامات والجهود المطلوبة، وإيجاد الوضوح والحوافز من خلال العقود.

هاء- منهجيات تقييم الأثر لفترة التجديد التاسع للموارد

21- مع الأخذ بالحسبان هذه الدروس عن النهج الناجحة في تقييم الأثر، وقبل عرض خصائص المنهجية الرئيسية لتقييمات الأثر الثلاثين التي سيجريها الصندوق، من المفيد التأكيد مرة أخرى على غاية هذه

المبادرة لتقييم الأثر، إذ يسهم الصندوق بموارد كبيرة في التنمية الزراعية والريفية لأغراض الحد من الفقر الريفي وتحقيق الأمن الغذائي. وهو يحتاج لعرض هذه النتائج وللتعبير عن الآثار بالكميات التي يمكن عزوها لأنشطة البرامج القطرية التابعة له والمساهمة في التعلم عن ما هي أفضل النهج لزيادة الدخول والحد من الفقر، كذلك فلا بد أن يكون مسؤولا عن الكفاءة التكاليفية في استخدام الموارد القليلة المخصصة للتنمية. ومن شأن فهم أفضل لمسارات الأثر أن تؤكد على التكرار وأن تفوض باتباع المسارات الحاسمة لتوسيع النطاق، علاوة على حوار السياسة. وسيعزز التعلم من تطبيق المنهجيات المختلفة، بما في ذلك المفاضلات المتينة التي تتسم بفعالية التكاليف لها، ومن تحديد سلاسل السببية المختلفة أن يعزز من فعالية وأثر القدرات التقييمية للصندوق ولشركائه الإنمائيين. وأما حجر الأساس في هذا الجهد، فيتمثل في تقييمات الأثر المتينة التي تقيس التغير في الناتج الإنمائي الذي يمكن عزوه لتدخل محدد من خلال استخدام الواقع بهدف التمييز بين التغيير الحاصل مع المشروع والتغيير الذي كان سيحصل لولا المشروع.

22- وفي حين يتم ذلك في العادة على أساس كل مشروع على حدة، ومع استخدام المشروعات الإفرادية كوحدة للحساب، يود الصندوق أيضا أن يجمع ويراكم المعلومات للحافظة الإجمالية للفترة 2010–2015 بهدف المقارنة وعرض فعاليته الإنمائية الإجمالية، مع التفريق حسب خصوصيات المشروعات والبلدان.

هاء–1 ما هي النتائج والآثار التي ستقاس، ومن سيقيسها، وكيف؟

23- يفصح تقرير التجديد التاسع لموارد الصندوق (والفقرات 2–4 أعلاه) عن النتائج والآثار التي سيتم الإبلاغ عنها. وما بين عامي 2010 و2015، سيضمن الصندوق بصورة تراكمية ما يلي:

(أ) حصول 90 مليون شخص على خدمات من مشروعات يدعمها الصندوق؛
(ب) تخليص 80 مليون شخص من قبضة الفقر.

24- **الوصول إلى 90 مليون شخص.** هنالك توافق في الآراء على أن العمل الجاري حاليا حول تحسين تصميم وتنفيذ نظم الرصد والتقييم والامتثال لمتطلبات الإبلاغ السنوي حسب نظام إدارة النتائج والأثر، وضمان الجودة لأغراض الإبلاغ في نظام إدارة النتائج والأثر، وإدخال البيانات أن يسمح لوحدات الرصد والتقييم في المشروعات بالرصد والإبلاغ بصورة دقيقة عن عدد الأشخاص الذين تم الوصول إليهم حسب نظام إدارة النتائج والأثر + السياسة. وسوف يتم تجميع هذه الأرقام بحافظة الصندوق برمتها.

25- سيتضمن تعداد الأشخاص الذين سيتلقون خدمات من البرامج التي يمولها الصندوق بأسلوب يتسم بالتقسيم حسب الجنس وبالتمايز كلا من **المستفيدين المباشرين علاوة على المستفيدين غير المباشرين** (فقط في حال كان يمكن تحديدهم بصورة موثوقة من خلال مسوحات يمكن الاعتماد عليها). وقد يكون في ذلك إفراط في استخدام قدرات وحدات إدارة المشروعات التي لا تسجل المستفيدين الأفراد لتقوم بغربلة الفوائد المتعددة لخدمات المشروعات بصورة متينة، والتي قد تؤدي إلى المبالغة في تقدير عدد الأشخاص الذين تم الوصول إليهم. وسوف تسعى تقديرات تصحيح الفوائد للتقليص من هذا الخطر من خلال العد المزدوج. وسوف يتم ربط هذه الفوائد **بالبرنامج الكامل**، وليس فقط بحصة تمويل الصندوق فيه. وسوف يربط احتساب الفوائد **مجمل الحافظة الجارية** في الفترة بين 2010 و2015 على أساس تراكمي، وليس فقط مجرد المشروعات التي أغلقت بين عامي 2010 و2015.

26- **تخليص 80 مليون نسمة من قبضة الفقر**. الفقر مسألة معقدة في إحصائياته وديناميكاته، كما هو واضح من الشكل أدناه، الذي تم رسمه من العمل الذي رعاه الصندوق لصالح أداة تقدير الفقر متعددة الأبعاد[5]. وينظر التجديد التاسع لموارد الصندوق إلى الفقر على أنه مستوى من الدخل يقل عن خط فقر محدد. ويحدد أيضا مؤشرات تكميلية خاصة بملكية الأصول الأسرية، وطول موسم الجوع وسوء التغذية بين الأطفال، والذي يمكن أن يستخدم أيضا كمؤشرات بالوكالة للفقر ولغايات الاستقاء من الإحصائيات ووضع النماذج. ويجب تسليط الضوء على أن القياس والمقارنة في مجال فقر الدخول أمر غاية في التعقيد، ولكن نظرا للحاجة إلى التجميع والمقارنة، فإن تعريف الفقر المستند إلى الدخل أمر مفيد للغاية.

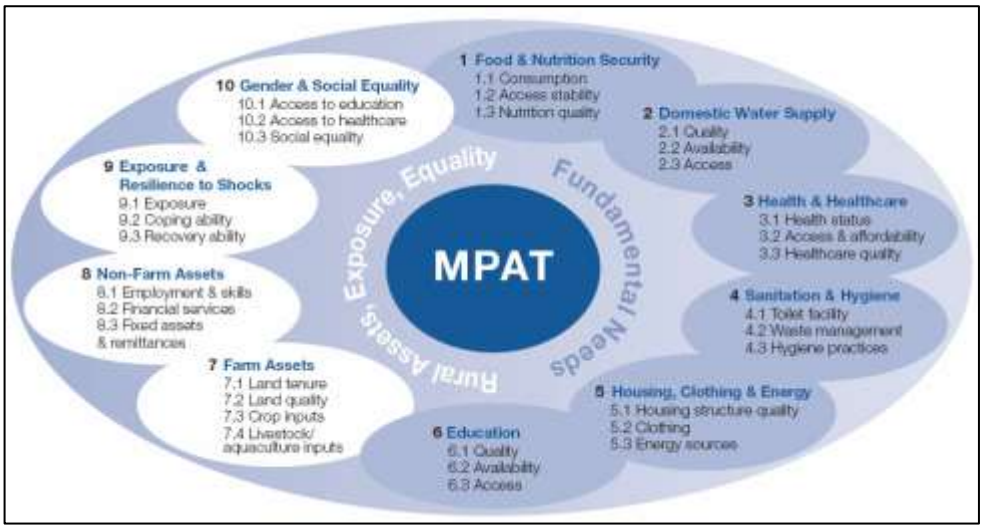

الشكل البياني 1: الهيكل التنظيمي لمكونات أداة تقدير الفقر متعدد الأبعاد ومكوناتها الفرعية.

المصدر: كتاب أداة تقدير الفقر متعدد الأبعاد.

27- على عكس عدد الأفراد الذين وصل إليهم المشروع مباشرة، لا يتسنى لوحدات إدارة المشاريع بوجه عام إجراء قياس دقيق أو وضع تقدير موثوق به لعدد من تخلصوا من قبضة الفقر. ويرجع ذلك إلى أسباب تتمثل فيما يلي: أولا، أنه ليست كل تصاميم المشروعات (في السابق) تعين مؤشر ومستوى الفقر المقرر استهدافه بطريقة ثابتة أمام التغيرات وقابلة للقياس بنفس القدر. وثانيا، لأن وحدات إدارة المشاريع ليست في وضع يسمح بصورة منتظمة (من حيث التوقيت والقدرات) بقياس أثر المشاريع

[5] مشروع تقدير الفقر متعدد الأبعاد هو مبادرة دولية تعاونية يقودها الصندوق لأغراض تطوير واختبار وتجربة أداة جديدة لتقدير الفقر الريفي على المستوى المحلي. وهي أداة متعددة الأغراض يمكن استخدامها لتقدير ودعم جهود التخفيف من الفقر الريفي في البلدان النامية وتقوم هذه الأداة بالابتعاد خطوة عن أساليب التقدير التي تركز على المؤشرات الاقتصادية وتلك الموجهة نحو الاستهلاك، وتسعى لتوفير استعراض للأبعاد الأساسية العالمية نسبيا لسبل العيش الريفية والحياة الريفية، وبالتالي الفقر الريفي. وهي مؤشر مواضيعي يستند إلى المسوحات (على مستوى الأسرة والقرية) وقد صمم أساسا لدعم الرصد والتقييم والاستهداف وجهود وضع الأولويات على المستوى المحلي. إلا أن أداة تقدير الفقر متعدد الأبعاد تتمتع باستخدامات أخرى عديدة مثل إجراء مقارنات في البلدان وعبر البلدان لدعم تيسير المشروعات؛ تيسير حوار السياسات ودعم البرامج الوطنية؛ رفع الوعي بين جملة من أصحاب المصلحة؛ تمكين المستفيدين؛ توفير تحاليل بيانات ثانوية متعددة مع مجموعات من بيانات المسوحات. وهي تسمح لمدراء المشروعات والمسؤولين الحكوميين تحديد أي من أبعاد سبل العيش الريفية يتطلب الدعم وعلى وجه أكثر عمومية فيما لو كانت البيئة الداعمة موجودة للسماح لسكان الريف بالسعي لتحقيق أهداف سبل عيشهم.

على مستويات الفقر. فهذا يتطلب تقييمات تستند إلى مسوحات وتتسم بالثبات في مواجهة التغيرات؛ وهو ما يفضل التعهيد به إلى مؤسسات خبيرة في مجال التقييم.

28- وبالنظر إلى ما سبق ومراعاة لكون الصندوق يدعم الحد من الفقر في أنواع شتى من البلدان (البلدان ذات الدخل المنخفض، والبلدان ذات الدخل المتوسط، والدول الهشة، وغيرها) في مراحل مختلفة من عملية التحول الزراعي والريفي فيها، فسوف يتم ضم مجموعة متنوعة من مؤشرات الفقر لأغراض تقييم الأثر (فقر الدخل). واتساقا مع سياسة النظام المعزز لإدارة النتائج والأثر، سيجري قياس الفقر كما يلي:

(أ) في حالة المشروعات التي يكون لديها خطوط محددة جيدا لفقر الدخل أو غيرها من خطوط الفقر الأخرى القابلة للقياس، سيجري قياس الأثر مقارنة بالخط المحدد لفقر الدخل أو بمعادل مستوى الدخل أو الأنواع الأخرى للمؤشرات الموافق عليها، والتي توضع تقديراتها باستخدام الاستقاء من الإحصاءات.

(ب) في حالة المشروعات التي لا توجد لها خطوط للفقر من هذا القبيل، سوف تستخدم تقييمات الأثر إما خط الفقر الوطني أو **خطي الفقر الدوليين المتمثلين في 1.25 دولار أمريكي في اليوم و2.50 دولار أمريكي في اليوم**، وذلك حسب الاقتضاء بالنظر إلى خصوصية البلد أو المشروع المعني. وإذا لم تكن المؤشرات مشاهدة إحصائيا، سوف تستخدم مؤشرات بالوكالة قائمة على نظام إدارة النتائج والأثر من أجل استقاء تلك الأثار على فقر الدخل. وسوف يكون هناك تمايز في الإبلاغ بين هذه المستويات المختلفة من الحد من الفقر ضمن عملية التجميع، مما يكفل أيضا إمكانية المقارنة بين القوى الشرائية.

(ج) حسبما هو مطلوب في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق، سيجري أيضا قياس مؤشرات الملكية الأسرية للأصول، وطول موسم الجوع، وسوء التغذية بين الأطفال كل في حد ذاته ويمكن أن تستخدم هذه المؤشرات في تكملة بيانات فقر الدخل. غير أنه سيكون هناك حالات تقاس فيها هذه المؤشرات وتستخدم لتكملة بيانات فقر الدخل والحد من فقر الدخل أو حتى استقاء هذه البيانات إحصائيا، وذلك باستخدام النماذج الرياضية. وسوف تبذل محاولات انتقائية، حيثما أمكن، لاستخدام **بيانات الاستهلاك** أيضا في استقاء بيانات الفقر والحد من الفقر.

(د) سيجري أيضا دمج الفوائد غير المباشرة وآثار الانتشار أو آثار التجريب أيضا في عملية تجميع الآثار بطريقة ملموسة إذا تم تحديد تلك الآثار بطريقة موثوق بها من خلال مسوحات موثوق بها.

(هـ) الحاجة إلى قياس الآثار والنتائج في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سوف تلبى عن طريق أسئلة تقييم محددة، وكذلك أساسا عن طريق جمع بيانات المسوحات المتمايزة على أساس النوع وتحليلها. وقد ينطوي ذلك على تطبيق **مؤشر تمكين المرأة في الزراعة** (WEAI)[6] الذي تم بالفعل اختباره في الصندوق.

[6] يتم تركيب مؤشر تمكين المرأة في الزراعة باستخدام طريقة ألكاير- فوستر التي وضعتها سابينا ألكاير، مديرة مبادرة أوكسفورد بشأن الفقر والتنمية البشرية بجامعة أوكسفورد وجيمس فوستر الذي يعمل أستاذا في جامعة جورج واشنطن وفي المبادرة المذكورة. وباعتبار هذه الطريقة طريقة لقياس الفقر متعدد الأبعاد، والرفاه، وعدم المساواة، فإنها تقيس النتائج على المستوى الفردي (الشخص أو الأسرة) مقارنة بمعايير متعددة (النطاقات و/أو الأبعاد والمؤشرات). ويرصد هذا المؤشر 5 نطاقات هي: الإنتاج والموارد والدخل والقيادة

29- لم يورد تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق صراحة معنى عبارة "التخليص من قبضة الفقر". ولأغراض هذه المبادرة، يعني "التخليص من قبضة الفقر" بلوغ **أي مستوى** أعلى من خط الفقر المحدد[7]، وذلك **وقت إجراء المسح**، بصرف النظر عن مدى دوام الأثر أو مدى صموده أمام المخاطر[8]، وهو ما يتعين أن يكون تقييمه لاحقا وليس عند الإنجاز. وسوف يتم تجميع عدد الأفراد الذين ذكر المسح أنهم خرجوا من الفقر وإبلاغه لأغراض حافظة أنشطة الصندوق الكلية (للفترة 2010–2015)، مع كفالة قابلية القوى الشرائية للمقارنة والتمييز بين مختلف مستويات الحد من الفقر وفقا لخطوط الفقر المعتمدة. أما تقارير تقييم الأثر المختلفة، وكذلك تقرير التجميع، فسوف تكون صريحة في ذكر هوامش الخطأ التي تميل إلى أن تكون ذات دلالة بالنظر إلى طبيعة المشروعات و/أو حالة توافر البيانات. ووفق مشورة الخبراء[9]، سوف يستخدم التجميع عبر التقييمات على مستوى المشروع أيضا تحليل **معدل العائد على الحد من الفقر**، وذلك بقياس الزيادات في دخول العدد المحدد من الفقراء الذين يستفيدون من المشروع المعني أو المشروعات المعنية.

30- وفي الوضع الأمثل، سيتم إجراء مسوحات الأثر بشكل منتظم على مجمل حافظة أنشطة الصندوق للفترة 2010–2015. وهذا لن يحقق الفائدة المرجوة لأن بعض المشروعات سوف تكون في مراحل مبكرة جدا من التنفيذ؛ وسوف يتسنى لهذه المشروعات إظهار عدد الناس الذين يتلقون الخدمات، ولكن آثار الحد من الفقر لن تكون مشاهدة بعد. كما أن إجراء تقييم للأثر يشمل حافظة أنشطة الصندوق برمتها أمر باهظ التكلفة. ولذلك من الضروري أن يستند رفع تقرير في عام 2015 عن 80 مليون نسمة خرجوا من الفقر إلى نتائج العينة البالغة حوالي 30 تقييما للأثر، وهي التقييمات المقررة بالفعل للغرض المحدد المتمثل في التعلم عن سبل الأثر. وسيتم بعد ذلك استقاء بيانات نتائج تقييمات الأثر القوية المتينة هذه كي تغطي الحافظة بأكملها، وهذا ما يتطلب عددا من استيفاء شروط صارمة في تقييمات الأثر الثلاثين هذه، وخصوصا من حيث درجة التمثيل الإحصائي في عينة المشاريع المختارة.

هاء–2: إجراء 30 تقييما متينا للأثر لأغراض التعلم واستقاء البيانات

31- من أجل كفالة تحقيق الغرض المزدوج المتوخى من وراء تقييمات الأثر الثلاثين المقررة (أي التعلم المنتظم حول سبل الأثر والاستكمال الدقيق لبيانات الأثر كي تشكل حافظة أنشطة الصندوق برمتها) من المهم تحديد ما يلي: ما الذي نسعى إلى تعلمه؛ وما هي مجموعة المشروعات والمكونات (من

والزمن. وتتسم هذه الطريقة بالمرونة ويمكن تطبيقها في قياس الفقر أو الرفاه وفي توجيه الخدمات أو توجيه التحويلات النقدية المشروطة إلى مستحقيها وفي تصميم ووضع مراحل التدخلات. ويمكن اختيار نطاقات مختلفة (كالتعليم مثلا) ومؤشرات مختلفة (كعدد السنوات التي قضاها الشخص في التعليم مثلا)، مما يعتمد على سياق العمل المعني والغرض منه.
http://www.ifpri.org/sites/default/files/publications/weai_brochure.pdf

[7] يشير موجز لتجارب موجهة تستخدم العينات العشوائية للبرامج القائمة على تحويل الأصول من أجل الخروج من الفقر المدقع صدر مؤخرا برعاية مشتركة من المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة فورد إلى حدوث أثر يتمثل في زيادة بين 10 في المائة و15 في المائة في الدخول الشهرية (ينتظر تأكيدها عند الانتهاء من النتائج الأولية)، وقد يصبح ذلك نقطة مقارنة عندما يعد الصندوق تقريره بشأن الآثار على الفقر في عام 2015، وذلك إلى جانب نقط المقارنة الأخرى.

[8] غير أنه في تقرير مختلف عن تقييم الأثر وكذلك في ورقة التجميع، سوف يستعان بالبحث الذي أجراه تيم فرانكنبيرغر (مؤسسة TANGO) بشأن تحليل الصمود وبرمجة الصمود.

[9] ماكسيمو توريرو، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية.

خلال التحليل العاملي) التي تضم على الوجه الأمثل كلا من فرص التعلم والتمثيل الإحصائي؛ وما هي الطرق التي يجب استخدامها في تحليل بيانات المسوحات؛ وكيف يتحقق ضمان الجودة في تقييمات الأثر؛ وكيف يتم إبلاغ التقارير عنها.

ما الذي نسعى إلى تعلمه؟ وما هي سبل الأثر التي نريد أن نفهمها؟

32- الخطوة الأولى، وهي أهم الخطوات – وذلك من أجل النجاح في التقييم والتنفيذ في آن واحد– هي تكوين صورة واضحة عما يهدف أي برنامج إلى تحقيقه، وكيف يتوقع للتدخلات المقررة أن تؤدي إلى تلك النتيجة. وهذا المنطق البرامجي، أو نظرية التغير[10]، هو نقطة البدء في تصميم نهج التنفيذ وكذلك التقييم. ومن الأهمية بمكان كفالة أن تكون الافتراضات الإنمائية التي تختبرها التقييمات مفصلة بدقة وأن يكون المسار السببي المحتمل محددا تحديدا جيدا.

33- ولدعم هذا الاحتياج، تعاون الصندوق مع مجموعة من المؤسسات[11] لوضع **جدول أعمال مشترك للتعلم في مجال الأمن الغذائي**، ومن المقرر إكمال جدول الأعمال هذا بنهاية 2012[12].

34- تتمثل أبعاد جدول أعمال التعلم المتحرك هذا، المتوائم مع مجالات التركيز الموضوعية في عمل الصندوق، فيما يلي:

(أ) تحسين سبل العيش، مع التركيز على الإنتاجية الريفية؛
(ب) تعزيز التغذية ونوعية النظام التغذوي؛
(ج) تقوية صمود الجماعات السكانية المعرضة للخطر؛
(د) تحسين البحوث والابتكار والتسويق التجاري في مجالي الزراعة والتغذية؛
(هـ) تعزيز إدارة الموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ؛
(و) توسيع الأسواق وسلاسل القيمة؛
(ز) تحسين السياسات والمؤسسات المتعلقة بالأمن الغذائي وتوفير بيئة تمكينية؛
(ح) تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

35- وبالنسبة لكل بعد من هذه الأبعاد، يعدد جدول أعمال التعلم في مجال الأمن الغذائي القضايا الإنمائية المعنية، ويطرح الأسئلة التي تحتاج إلى إجابات ويقترح عددا من المؤشرات. ومن ثم فإن جدول الأعمال هذا سيمثل مرشدا في تصميم فرادى تقييمات المشروعات، وذلك بدون تضييق تلك التقييمات بصورة صارمة، وسوف يكفل في النهاية إمكانية تجميع كل نتائج التقييم المستندة إلى مسوحات نظام إدارة النتائج والأثر المعزز وتلخيص تلك النتائج في شكل بنية معرفة متجانسة عن سبل الخروج من الفقر من خلال الزراعة والتنمية الريفية. ويدعم جدول الأعمال هذا ويدمج العمليات القائمة على نظام

[10] التحديد التفصيلي المتجانس لكيف ولماذا يؤدي تدخل معين إلى تغير محدد.

[11] في البداية كانت هذه المؤسسات هي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (جنبا إلى جنب مع مؤسسات وبرامج أخرى تابعة للحكومة الأمريكية، منها مؤسسة التصدي لتحديات الألفية ومكتب الإحصاءات الأمريكي) ومؤسسة بيل وميليندا غيتس والبنك الدولي ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي ثم اتسع نطاقها ليشمل المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ومعمل عبد اللطيف جميل العالمي لمكافحة الفقر ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية وغيرها.

[12] متوفر كمسودة عند الطلب.

إدارة النتائج والأثر ونتائجه تلك العمليات؛ بيد أنه لا يشكل بديلا عن ذلك النظام، ولا بديلا عن نظريات التغير القائمة سلفا المتعلقة بفرادى المشروعات.

ما هي المشروعات التي يجب تقييمها؟

36- يعين تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق مسوحات الأثر التي ستجرى عن **المشروعات المكتملة التي سبق إجراء مسوحات خط الأساس لها** وقت بدء كل مشروع معني.

37- يبلغ حجم مجتمع المشروعات الواجب الاختيار منه 355 مشروعا جاريا (من المقرر إقفالها أثناء الفترة 2010–2015)، إضافة إلى حوالي 100 مشروع يحتمل الموافقة عليها من الآن وحتى نهاية عام 2015؛ أي أن مجموعها يبلغ حوالي 455 مشروعا. ومن بين هذه المشروعات، هناك 206 مشروعات، أو 45 في المائة، أقفلت منذ عام 2010 أو مهيأة الآن للإقفال قبل نهاية عام 2015. ومن المقرر تقييم عينة تبلغ 30 مشروعا، وهي تمثل 7 في المائة من مجموع الحافظة، كما تمثل نسبة مهمة من المشروعات المقفلة بالفعل أو في سبيلها إلى الإقفال تبلغ 14.5 في المائة.

38- ومع أن التداخل بين المشروعات المقفلة بالفعل أو في سبيلها إلى الإقفال وبين المشروعات التي أجريت لها مسوحات خط الأساس و/أو مسوحات إنجاز يتعين التيقن منه[13]، فإن 103 مشروعات أجريت لها مسوحات خط الأساس (منها 56 مسحا تعتبر قابلة للاستخدام و38 مسحا آخر يمكن استخدامها بعد إجراء استعراض وتكملة بياناتها)؛ و17 مشروعا أجريت لها مسوحات إنجاز؛ وعدد محدود من المشروعات التي أقفلت مؤخرا أتمت بالفعل تقييمات الأثر. وسوف تمثل العينة المقرر اختيارها البالغة 30 مشروعا نسبة 30 في المائة من الحافظة التي أجريت لها مسوحات خط الأساس القابلة للاستخدام.

39- سوف تنتهي عملية الاختيار الرسمية إلى تحديد قائمة بالمشروعات الثلاثين المقرر تقييمها، وذلك من قائمتين وخصوصا من التداخل بين تلك المشروعات. وهناك بالطبع عدد من "القطوف الدانية"، من حيث تقييمات الأثر المقرر إجراؤها بالفعل أو التي يجري حاليا النظر في إجرائها، أيضا في بعض الحالات من حيث تلبية المتطلبات الخاصة بالتمويل. وتشمل تلك المشروعات، كقائمة محدودة من الأمثلة، ما يلي:

(أ) المشروعات التي أكملت بالنسبة لها مؤخرا تقييمات الأثر عند الإنجاز، شريطة تمتع المنهجية المطبقة في التقييم بالثبات في مواجهة المتغيرات؛

(ب) 3 تصميمات تجريبية مقرر إتمامها من جانب شعبة البيئة والمناخ في إطار برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة؛

[13] حيث إن نظام إدارة النتائج والأثر لم يبدأ سريانه إلا في عام 2004، ونظرا لأن المدة المعتادة للمشروع تتراوح بين 6 سنوات و7 سنوات، تشير التقديرات إلى ارتفاع التداخل بين المشروعات المقفلة بالفعل أو في سبيلها إلى الإقفال (في الفترة 2010-2015) وبين المشروعات التي أجريت لها مسوحات وفق نظام إدارة النتائج والأثر.

(ج) 6 تقييمات للأثر، ينظر في تنفيذها حاليا من جانب المبادرة الدولية لتقييم الأثر في سياق نافذتها المختصة بالزراعة، بالاستعانة بتمويل تكميلي[14]، ويحتمل أيضا الاستعانة في ذلك ببعض التمويل في سياق نافذة تغير المناخ التابعة للمبادرة المذكورة؛

(د) تقييمان إثنان للأثر، بتمويل من مبادرة تعميم الابتكار، ويحتمل أن يجري هذان التقييمان في فيت نام ومدغشقر؛

(هـ) 3 تقييمات لآثار المشروعات من المقرر إجراؤها في المدة بين عام 2013 وعام 2015، وذلك بدء ببرنامج الشراكات ودعم سبل العيش في المنطقة الجافة في سري لانكا؛

(و) إجراء تحديث للدراسة الاقتصادية القياسية لآثار البرامج المدعمة من جانب الصندوق في الصين؛

(ز) برنامج الترويج للمشروعات الصغرية الريفية في الفلبين، حيث تتطلع السلطات إلى إجراء تقييم دقيق للمشروع، نظرا لتوسيع النطاق.

40- من منظور التعلم حول سبل الأثر ضمن إطار جدول أعمال التعلم في مجال الأمن الغذائي، يمكن أن تؤدي عملية الانتقاء الهادفة من هذا النوع إلى كفالة تقييم اهم المشروعات من الوجهة الاستراتيجية. غير أنه بالنظر إلى استكمال بيانات الأثر من تقييمات الأثر الثلاثين هذه كي تشمل حافظة أنشطة الصندوق برمتها، من الضروري اتباع نهج يضمن التمثيل الإحصائي للعينة المختارة، وهذا يتطلب درجة من عشوائية الانتقاء.

الشكل البياني 2: الشبكة

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

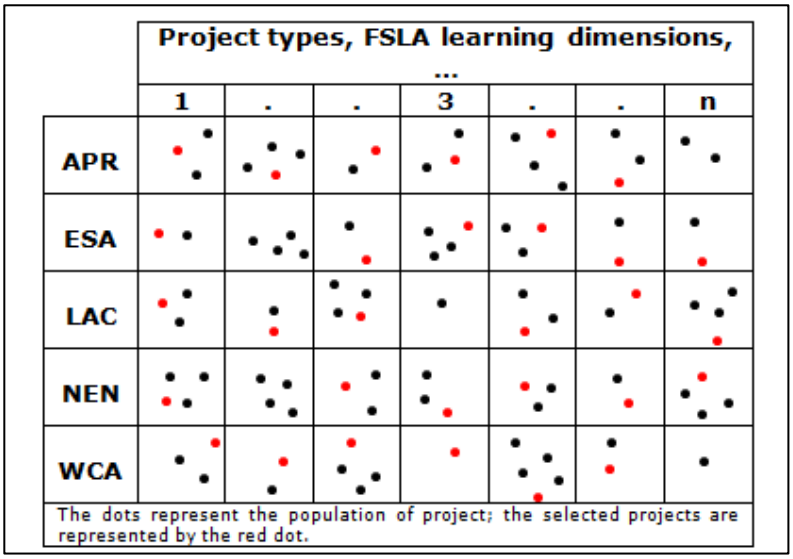

[14] يحتمل أن يتوفر ذلك من جانب وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة ومؤسسة بيل وميليندا غيتس ولا يزال استكشاف هذا الأمر حاليا في مراحله المبكرة.

41- توصي مشورة الخبراء[15] بأن يطور الصندوق شبكة (انظر الشكل البياني 2 أعلاه) تضم (على سبيل المثال) أقاليم (5) على المحور الأفقي و(على سبيل المثال) أنواع المشروعات أو أبعاد التعلم في إطار جدول أعمال التعلم في مجال الأمن الغذائي (6) على المحور الرأسي. والمجموعة المؤهلة من المشروعات المقفلة بالفعل أو في سبيلها إلى الإقفال التي أجريت لها مسوحات خط الأساس وكذلك مسوحات إنجاز أو تقييمات إنجاز سوف تدرج في واحدة من الخانات مع مراعاة ما يلي:

(أ) ينبغي أن تكون الفئات جامعة مانعة، كي يندرج كل مشروع في خانة واحدة في الشبكة ولا تترك أي مشروعات دون إدراجها في خانات؛

(ب) ينبغي أن يكون هناك إدراك مفاده أن تكون الآثار المتوقع إدراجها في خانة ما متجانسة على نحو ما، كي يتسنى أخذ فئة فرعية من المشروعات المدرجة في تلك الخانة كممثل للفئة الكلية للمشروعات المدرجة في الخانة؛

(ج) من الضروري أن يكون في الإمكان حصر العدد الكلي للمستفيدين في حال كل مشروع في كل خانة، وإن لم يكن في الإمكان تقييم كل مشروع.

42- بعد إتمام ذلك، تجري العملية اللاحقة على النحو التالي:

(أ) اختيار الفئة الفرعية للمشروعات داخل كل خانة والتي يعتزم تقييمها باستخدام طرق التقييم اللاحق. وأمتن طريقة لذلك سوف تتمثل في اختيارها اختيارا عشوائيا، ولكن هذا قد لا يتفق مع الاعتبارات العملية متى أخذت في الاعتبار المتطلبات الخاصة بالبيانات ووجود خطوط أساس ووجود منشآت تضطلع بإجراء البحوث في الميدان وما إلى ذلك[16]. ولهذا فإن أكثر الطرق توافقا مع الاعتبارات العملية للمضي قدما في هذا العمل هي أن تحدد سلفا مجموعة من المتطلبات الخاصة بالبيانات التي يتعين أن تستوفيها المشروعات المختارة، وبعد ذلك تختار من بين المجموعة الفرعية للمشروعات التي تستوفي هذه المتطلبات المتعلقة بالبيانات المجموعة التي تعتبر أكثر تمثيلا من سواها للخانة ككل؛

(ب) كل خانة يتعين أن تحتوي على مشروع واحد على الأقل قابل للتقييم، وهذه حجة ضد وجود شبكة موسعة قد تشتمل على عدد من الخانات أكثر من اللازم بها مشاهدات إحصائية قليلة في كل خانة – وقد يكون عدد الخانات البالغ 30 خانة أكثر من اللازم؛

(ج) سوف يجرى التقييم بعد ذلك وسوف يوفر أثر نية العمل الذي يعطي الفرصة في كل مؤشر لكل مستفيد مقصود؛

(د) وعند توافر أثر نية العمل لكل خانة وكل مؤشر، وعند معرفة عدد المستفيدين المقصودين في كل خانة، يمكن الآن استخدام هذه الشبكة في حساب الآثار الشاملة للمؤسسات المعنية كلها عن طريق ضرب أثر نية العمل في عدد المستفيدين المقصودين في كل خانة، والتلخيص عبر الخانات؛

[15] هوارد وايت، المبادرة الدولية لتقييم الأثر؛ وكريغ ماكينتوش، مبادرة اعتماد التكنولوجيات؛ وراغاف غايها، معهد ماساتشستس للتكنولوجيا؛ وماكسيمو توريرو، المعد الدولي لبحوث السياسات الغذائية.

[16] هناك افتراض مفاده أن قرار التجديد التاسع لموارد الصندوق المتمثل في اختيار المشروعات التي تتوافر لها مسوحات خط الأساس يمثل تحيزا في العينة صوب المشروعات المدارة بشكل أفضل. وسوف يجري اختبار هذا الافتراض ومعالجته في التقارير.

(هـ) يمكن إيلاء الاعتبار أيضا لإضافة عنصر الاحتمال بما يتناسب مع الحجم في اختيار العينة[17].

43- يعتبر هذا المنهج بالغ الأهمية للسلامة الإحصائية لعملية استكمال البيانات وسوف يتم ضبط ذلك ضبطا دقيقا في المستقبل القريب، مع استمرار مشورة الخبراء، من أجل كفالة جودة إدارة اختيار العينة وكذلك متانة التقييم واستكمال البيانات.

[17] في هذا السياق، وبدون التأثير على نزاهة اختيار العينة القائمة على الشبكة، سوف تبذل الجهود لإدراج مشاركة الصندوق في برامج النهج القطاعي أو البرامج الوطنية الذي بدأته المؤسسات المالية الدولية وشارك التمويل في تمويلها.

ما هي الطرق التي يجب تطبيقها؟

44- يمكن تبويب مكونات الطائفة المتنوعة الواسعة من الطرق المتاحة لإجراء تقييمات[18] (متينة) للأثر كما يلي:

(أ) **تقييمات الأثر الكمية:** تعتبر هذه التقييمات تحليلا يستند إلى مسح ممثل لمجموعة المعالجة ومجموعة المقارنة، وذلك قبل التدخل وبعده. وهناك طائفة متنوعة من الأساليب تندرج تحت هذه العناوين – هي أساليب التصميم التجريبية أو التجارب الموجهة التي تستخدم العينات العشوائية ؛ والأساليب شبه التجريبية، بما في ذلك طرق الفرق المزدوج، والفرق الوحيد، والمتغيرات المساعدة، والمواءمة القائمة على التقدير، ونهج الذخيرة، ومواءمة درجات النزعات، والمقارنات القائمة على رد الفعل؛ والطرق المنافية للواقع القائمة على المحاكاة؛ والأساليب القائمة على الانحدار – أي انقطاع سلسلة الانحدار ؛

(ب) **تقييمات الأثر النوعية والتشاركية:** تعتبر هذه التقييمات تحليلا يستند إلى الطرق التشاركية فيما بين المستفيدين؛

(ج) **النهج القائمة على النظرية:** تعتبر هذه النهج تحليلا يسير وفق نظرية التغير الأساسية، وهو الإطار المنطقي من المدخلات إلى النتائج، باستخدام مزيج من الطرق الرامية إلى إرساء الروابط السببية.

45- رغم اختلاف هذه النهج، فإن تقييمات الأثر الجيدة تستخدم في العادة **نهج الطرق المختلطة**. فالتحليل الكيفي، حتى إن لم يكن تحليلا تشاركيا مكتملا، يساعد على توفير سياق قيم. فالنهج القائم على النظرية يساعد على تفسير التدخل وفهم أسباب نجاحه أو فشله. غير أن الطرق الكمية تعطي بوجه عام مؤشرا موثوقا به بدرجة أكبر للظاهرة المنافية للواقع وللأثر على النتائج. وسوف تسعى التقييمات الثلاثون للأثر التي سيجريها الصندوق إلى اختبار مختلف المناهج، بتوافيق مختلفة، مما يعتمد على خصوصية كل مشروع.

46- غير أنه حيث يتعين تجميع الآثار لكامل حافظة الفترة 2010–2015، سوف تبرز التقييمات الثلاثون للأثر التي سيجريها الصندوق ميزات النهج الكمية، بينما ستكون العناصر الكيفية وعناصر المنهجيات القائمة على النظرية بالغة الأهمية لجدول أعمال التعلم (الذي يسترشد بجدول أعمال التعلم في مجال الأمن الغذائي)، على سبل الأثر وتوسيع النطاق.

47- حجر الزاوية في تقييم الأثر الكمية هو جمع البيانات من عينة ممثلة إحصائية، باستخدام استبيان مهيكل مثل استبيان المسح القائم على النظام المعزز لإدارة النتائج والأثر. ففي العادة يجري جمع البيانات قبل التدخل (خط الأساس) وبعد التدخل (مسح الإنجاز)؛ غير أن إجراء مسح منتصف المدة يتيح ميزة. وينبغي جمع البيانات من المجتمع السكاني المتاثر (مجموع المعالجة) ومجموعة المقارنة[19]. ثم يجري بعد ذلك حساب أثر المشروع إما بطريقة الفرق الوحيد (أي الفرق في النتيجة بين

[18] يرد ملخص واضح بأعلى درجة في المطبوعات التالية: إرشادات "شبكة الشبكات المعنية بتقييم الأثر" بشأن تقييم الأثر (2009)، وتوسيع نطاق تصميمات وطرق تقييمات الأثر (وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة)، ودليل تقييمات الأثر (البنك الدولي، 2010).

[19] اختيار مجموعة مقارنة ملائمة يعتبر واحدا من التحديات الرئيسة في تقييم الأثر. وينبغي أن تكون مطابقة لمجموعة المعالجة فيما عدا أن هذه الأخيرة تتلقى التدخل بينما الأولى لا تتلقى ذلك التدخل. ومن الصعب عملا تحقيق ذلك لسببين. أولا، أن المستفيدين من التدخل يمكن اختياره (أو اختياره ذاتيا) على أساس خصائص معينة. فإذا كانت هذه الخصائص مشاهدة إحصائيا فعندئذ يمكن اختيار مجموعة

مجموعة المشروع وبين مجموعة الضبط بعد التدخل)، أو بطريقة الفرق المزدوج (أي الفرق في تغير النتائج بين مجموعة المشروع وبين مجموعة الضبط قل التدخل وبعده).

48- تتمثل أهم النهج الكمية فيما يلي:

(أ) **النهج التجريبية (القائمة على استخدام عينات عشوائية):** أمتن طريقة لقياس آثار المشروعات القابلة للعزو، وهي "القاعدة الذهبية"[20]، وتطبق عن طريق التجارب الموجهة باستخدام عينة عشوائية. ويتطلب تصميم التقييم التجريبي (أو المعتمد على استخدام عينة عشوائية) تحديد المجتمع السكان المستوفي للشروط ثم معالجة عينة عشوائية من هذا المجتمع السكاني. فعلى سبيل المثال، يتم اختيار 200 مزرعة فقط اختيارا عشوائيا من أجل إدراجها في المشروع من بين 200 1 مزرعة مستوفية للشروط في 10 مقاطعات يغطيها المشروع. ونظرا لأن التجارب الموجهة التي تستخدم العينات العشوائية تحدد مجموعات من الأفراد (هي مجموعات الضبط) لا تتلقى تدخلات المشروع، فإن المضطلعين بالتقييم يمكن لهم أن يقارنوا ما حدث للمستفيدين بعد تنفيذ المشروع وبين ما كان سيحدث في غياب المشروع، ومن المحتمل أن تغطي هذه المقارنة فترة زمنية طويلة. أما المجموعة غير المعالجة (أو العينة العشوائية للمجتمع الإحصائي غير المعالج) فهي تمثل مجموعة مقارنة صحيحة حيث لا ينبغي أن يكون هناك فرق منتظم بين خصائصها وبين خصائص مجموعة المعالجة. وتتميز الطرق التجريبية بميزة قوية هي تجنب التحيز المعروف حدوثه في غير ذلك من الحالات والناجم عن اتباه النهج الانتقائية، ولكنها عملا لا يمكن تطبيقها إلى على مجموعة ضيقة من التدخلات التي تدعمها الوكلات الإنمائية. وهذا الاستخدام للأساليب المنافية للواقع يتيح أكبر الفرص لتعلم التجارب الناجحة وقياس آثار المشروعات التي تتحقق بمرور الوقت. غير أنه قد يكون من الصعب تطبيق منهجية التجارب الموجهة التي تستخدم العينات العشوائية في الحالات التي تكون فيها أهداف المشروعات كبيرة بدرجة تجعل من الصعب إيجاد مجموعة ضبط قابلة للمقارنة أو في الحالات التي لا يتعدى فيها الطلب على تدخلات المشروع النطاق المخطط لذلك المشروع. وإضافة إلى ذلك، تتطلب التجارب الموجهة التي تستخدم العينات العشوائية أن تتوفر لدى القائمين على تنفيذ المشروع وتقييمه مقادير كبيرة من المعلومات عن كل المستفيدين المحتملين (في كل من مجموعة المعالجة ومجموعة الضبط في آن واحد) منذ البداية، وهو أمر قد يكون صعبا عندما يوضع تصميم المشروع على وجه السرعة. وفي الحالات التي لا يتسنى فيها عملا تطبيق التجارب الموجهة التي تستخدم العينات العشوائية سواء لأسباب اجتماعية–سياسية أو لغير ذلك من الأسباب، يمكن تطبيق نهج الحافظة أو نهج التنفيذ القائم على الاختيار العشوائي لمجموعات معالجة متعاقبة.

مقارنة تحمل نفس الخصائص. ولكن إذا لم تكن مشاهدة إحصائيا فعندئذ من حيث المبدأ لا يمكن إبعاد التحيز في الاختيار إلا باتباع نهج العينة العشوائية. وثانيا، يمكن تلويث مجموعة المقارنة إما عن طريق آثار الانتشار من التدخل أو عن طريق تدخل مشابه يضطلع به في مجال المقارنة من قبل وكالة أخرى.

[20] ينبغي إيلاء الاعتبار لكون أي من طرق التقييم، عند تنفيذها تنفيذا سليما واستخدامها كأداة إدارة أو من أجل تحسين تصميم البرنامج وتعزيز فعاليته، تصبح طرقا تجريبية في التصميم بمعنى من المعاني، أما التجارب الموجهة القائمة التي تستخدم العينات العشوائية فهي (وحدها) التي تعتبر القاعدة الذهبية.

(ب) **نهج الذخيرة:** هذا النهج يعتبر الأسر أو الجماعات المحلية التي اختيرت للمشاركة في المشروع ولم تشارك بعد فيه هي أفراد مجوعة المقارنة. ومن الجلي أن هذا النهج لا يمكن استخدامه إلا في حال الأنشطة التي تستمر إلى ما بعد نهاية المشروع الذي يجري تقييمه.

(ج) **مواءمة درجات النزعة:** يمكن أن يستند الاختيار هنا إلى فئة من الخصائص لا إلى خصيصة واحدة فقط. ومن ثم يتعين مواءمة مجموعة المقارنة في كل هذه الخصائص. ويستخدم نهج مواءمة درجات النزعة النمذجة الإحصائية من أجل تحديد مجموعة الأفراد أو الأسر أو المنشآت التي تحمل ذات الخصائص المشاهدة إحصائيا التي تحملها مجموعة الأفراد أو الأسر أو المنشآت المشاركة في المشروع. والمشكلة المحتمل أن تثور عند استخدام هذا النهج هي ذات المشكلة التي تواجه كل النهج شبه التجريبية، وهي: أن الاختيار استنادا إلى عوامل غير مشاهدة إحصائيا. فالعوامل غير المشاهدة إحصائيا، والتي تؤثر ببساطة على نتائج المشروع وتعتبر ثابتة بمرور الوقت، يمكن استبعادها عن طريق الاعتماد على تقديرات الفروق المزدوجة. ولكن إذا كانت تلك العوامل متغيرة بمرور الوقت، أو إذا كان هناك ارتباط بينها وبين الاختيار والنتائج في آن واحد، فعندئذ ستظهر تقديرات متحيزة.

(د) **النهج القائمة على الانحدار**[21]: النهج القائم على الانحدار يبني نموذجا لمحددات النتائج ويمكن أيضا أن يبني نموذجا للمحددات ذاتها. ويتميز هذا النهج بميزة المرونة – إذ أنه لا يجمّع مختلف الأنشطة تحت عناون واحد هو "التدخلات"– وهو يدمج تلقائيا نزعات المشاركة المختلفة. ولكن عندما تكون المعالجة نشاطا سهلا متجانسا تصبح نهج المتغيرات الصورية ومقارنة المتوسطات هي النهج الملائمة. غير أن اعتماد النهج القائم على الانحدار لا يعني أن مشكلات التحيز في الاختيار تختفي عند استخدامه. ومن ثم ضرورة معالجة تلك التحيزات. وحيثما يستند الاختيار إلى الظواهر المشاهدة إحصائيا فعندئذ يطبق هذا النهج بصورة مباشرة.

49- وكون أن تقييمات المشروعات البالغ عددها 30 تقييما في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق يقصد من ورائها رفع تقرير عن آثار المشروعات المقفلة يحد من نطاق التجارب الموجهة التي تستخدم العينات العشوائية في هذه المبادرة التي تتدرج ضمن مبادرات تقييم الأثر على العمليات التحضيرية السريعة للمشروعات، عند مراحل مبكرة جدا من تنفيذ المشروعات. ولذلك، سيجري تطبيق مجموعة أوسع من الطرق. وإضافة إلى ذلك، فإن الشروط الصارمة لإجراء التجارب الموجهة التي تستخدم العينات العشوائية بالشكل السليم، (أي أن تتوافر مجموعة ضبط، وحجم عينة ملائم في حال كل من مجموعة المعالجة ومجموعة الضبط، وإعداد جداول البيانات) لا تطبق بشكل منتظم. ولذلك، عند تطبيق منهجيات أخرى، فإن أعمال تقييم الأثر سوف تشمل تحسين أو تركيب/إعادة تركيب إطار الضبط (باستخدام فئات بيانات أخرى كبيانات التعداد، أو دراسة قياس مستويات المعيشة، أو غيرها من التقديرات المستندة إلى المسوحات[22] و/أو من خلال النمذجة والمحاكاة). كما ستطبق أيضا أساليب التقييم في ظل ظروف ضاغطة حيثما كان ذلك ضروريا. وسوف يسمح استخدام التحليل العاملي بعزل أثر مختلف أنواع المكونات/الأنشطة.

[21] تقييمات التصميم المستندة إلى انقطاع الانحدار، والنمذجة القائمة على الانحدار.

[22] منها، مثلا، قاعدة البيانات المتعلقة بتقرير الفقر وانعدام المساواة في منطقة أمريكا اللاتينية لعام 2011 والصادر برعاية مركز التنمية الريفية لبلدان أمريكا اللاتينية.

50- عند تلخيص تقييمات الأثر الثلاثين، سوف تجري تكملة النتائج التي تنتهي إليها تقديرات الأثر المتينة بتحليلات البيانات الوصفية وتوضع في إطار تلك التحليلات أو قد يتسنى إجراء استعراض أرقى منهجية من شأنه أن يوفر التحليل المطلوب في جدول أعمال التعلم في مجال الأمن الغذائي.

كيف نضمن الجودة؟

51- يحتاج الصندوق إلى ضمان أعلى جودة في تقييمات الأثر الصادرة عنه، وهو مستوى من الجودة من شأنه أن يفي بمعايير على غرار معايير كوتشرين للتعاون أو، في حالة الزراعة، معايير كامبل للتعاون. ولبلوغ هذه الغاية، سوف يواصل الصندوق تعاونه مع مراكز التميز العاملة في مجال تقييم الأثر المتين وسوف يستعين بتدفق مستمر من الخدمات التي توفرها المبادرة الدولية لتقييم الأثر (أو، في حال تعارض المصالح، مؤسسة أخرى ذات خبرة[23]) من أجل توفير الدعم التقني واستعراض تصميمات التقييمات وضمان جودتها، والمسوحات والتحليلات. وسوف يجري تمويل خدمات ضمان الجودة هذه عن طريق منحة صغيرة لا تتجاوز 500 ألف دولار أمريكي، تغطي احتياجات ضمان الجودة المتعلقة بتقييم الأثر لمدة 3 سنوات (2013، و2014، و2015). وإضافة إلى ذلك، سوف يسعى الصندوق إلى تعبئة عمليات استعراضات الأقران لأغراض ضمان الجودة.

هاء–3: إبلاغ التقارير

52- سيتم إبلاغ التقارير عن هذه المبادرة على ثلاثة مستويات هي كما يلي: (أ) في سياق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق الذي يصدر سنويا؛ (ب) وقد يتسنى إصدار تقرير مرحلي قصير عن العملية برمتها (ولكن قبل ظهور النتائج) في سياق استعراض منتصف المدة للتجديد التاسع لموارد الصندوق في عام 2014، إن وجد؛ وأخيرا؛ (ج) تقرير التلخيص العام بحلول نهاية 2015.

53- سوف يشتمل تقرير التجميع الموضوعي المقرر إعداده في 2015 على ما يلي:

(أ) تلخيص وتجميع النتائج والآثار المحددة في تقييمات الأثر الثلاثين؛
(ب) تجميع الدروس المستقاة بشأن سبل الأثر، وذلك ضمن إطار جدول أعمال التعلم في مجال الأمن الغذائي؛
(ج) (ج) تجميع التوصيات المتعلقة بالانخراط على مستوى السياسات التي يمكن أن تظهر من تقييات الأثر الثلاثين وملخصها[24]؛
(د) وضع توصيات لإجراء المزيد من التطوير في نظام إدارة النتائج والاثر؛
(هـ) إسداء المشورة بشأن منهجيات تقييم الأثر وجدواها العملية ومتانتها وفعالية تكاليفها.

واو– الشراكات وتعزيز الرصد والتقييم وتقييم الأثر في الأنظمة الوطنية

54- يدعو تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق إلى ما يلي: السعي النشط من جانب الصندوق إلى إرساء شراكات مع المؤسسات المتخصصة في تقييم الأثر؛ وكذلك إلى تقوية

[23] بما في ذلك الاستعراض من جانب الأقران في إطار جدول أعمال التعلم في مجال الأمن الغذائي.
[24] مع أن مبادرة تقييم الأثر في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق المتمثلة في إجراء 30 تقييما للأثر لن تمتد بصورة مباشرة إلى تقييمات السياسات في ذاتها، فإن ذلك التلخيص سوف يشتمل على إنعكاسات تلك التقييمات على السياسات (أي التقييمات لأغراض السياسات).

أنظمة الرصد والتقييم الوطنية عن طريق تعزيز قدرات موظفي إدارة المشروعات والشركاء المنفذين، وخصوصا في مرحلة البدء والمراحل المبكرة من تنفيذ المشروعات عن طريق إشراك خبراء الرصد والتقييم إشراكا منتظما في بعثات التصميم والإشراف.

55- **الشراكات:** تم إحراز تقدم في تطوير الشراكات، وخصوصا مع مراكز التميز التي توفر أحدث المعارف المتعلقة بالرصد والتقييم وأعمال تقييم الأثر. وكما كان مقترحا في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق، سوف يواصل الصندوق العمل في شراكة مع تلك المؤسسات والمبادرات. وسوف يسعى الصندوق أيضا إلى توسيع قاعدة خبرات التقييم المتين للأثر بما يتجاوز العدد المحدود من مراكز المستوى الأول.

56- وإضافة إلى ذلك، في 27 مارس/آذار 2012 بدأت مجموعة من المؤسسات (تكونت في البداية من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والحكومة الأمريكية ومؤسسة التصدي لتحديات الألفية، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، والبنك الدولي، وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الغذاء العالمي، ثم اتسع نطاقها ليشمل المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ومعمل عبد اللطيف جميل العالمي لمكافحة الفقر، ومنظمة التعاون والتنمية في الميان الاقتصادي، والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية وغيرها) شراكة للتعلم من بعضها البعض وتحسين أدائها في مجال رصد البرامج وتقييم أثرها، وفي إدارة المعرفة القائمة على الأدلة وتوسيع نطاق الابتكارات المجربة بغية تحسين حالة الأمن الغذائي والحد من الفقر ميدانيا. وتهدف هذه الشراكة إلى التعلم المشترك وتقاسم الموارد والكفاءات النادرة والترويج لأفضل النهج في تحقيق الأمن الغذائي. وتتسم هذه الشراكة بأنها غير رسمية ومفتوحة للانضمام أمام المؤسسات ذات التوجه المماثل[25]؛ وهي تعمل كشبكة غير رسمية ينصب التركيز فيها على العمليات. ويسعى الشركاء في الوقت الراهن إلى وضع جدول أعمال مشترك للتعلم في مجال الأمن الغذائي، ومؤشرات مشتركة، ومجموعة من المبادئ وعملية للاستعراض من جانب الأقران.

57- **بناء القدرات القطرية:** يشتمل عدد من تقارير الفرص الاستراتيجية القطرية الصادرة مؤخرا (مثلا، نيكاراغوا والنيجر) أو تصميمات المشروعات الموضوعة مؤخرا (مثلا، بيرو والبرازيل) صراحة على خطة لبناء القدرات الوطنية في مجال الرصد والتقييم وكذلك في مجال تقييم الأثر، وتعزيز العمل في ذلك المجالين في الأنظمة أو المؤسسات الوطنية. وسوف يكون ذلك بمثابة النهج الرئيس الرامي إلى الوفاء بهذا المتطلب الوارد في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق. وسوف يكفل المكون الخاص بضمان الجودة دمج هذه الممارسة الفضلى. كما أن الدعم المقدم إلى أنظمة الإحصاءات والرصد والتقييم الوطنية سوف يسهم بدوره في تعزيز بناء القدرات في مجال الرصد والتقييم وكذلك في مجال تقييم الأثر على مستوى البرنامج/المشروع.

58- هناك نهج مكمل سوف يسهم في تحقيق هذا الهدف ألا وهو تقوية الأنظمة الإحصائية وأنظمة الرصد والتقييم الوطنية عن طريق دعم المبادرات الدولية. والصندوق منخرط بالفعل في 3 مبادرات للشراكات

[25] مع أن الشراكة الأساسية قائمة فيما بين المؤسسات المشاركة، سوف يتصل الشركاء أيضا اتصالا مباشرا بالمنظمات ومراكز التميز ومراكز الأبحاث والمراصد والبرامج الأخرى المعنية بتحليل الأثر والتحليل الاقتصادي والمالي والإحصاءات ومسوحات الأسر وغيرها من المسوحات.

سوف تسهم أيضا في تحقيق هذا الهدف وهي: الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعة والريفية، ومرصد الزراعة العالمي، ومؤشر التحول الزراعي، وذلك كما يلي:

(أ) **الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعة والريفية:** حيث إن جزء مهما من برنامج تحسين الرصد والتقييم وتحسين تقييم الأثر يتمثل في تقوية القدرات الوطنية، سوف يبحث الصندوق عن الفرص المتاحة للربط بين عمله المتعلق بالرصد والتقييم والأثر وبين القدرات المؤسسية الوطنية (مثلا، مكتب الإحصاءات، وسلطة التخطيط، وغيرهما). ويتطلب ذلك التوافر المسبق للطاقات اللازمة داخل تلك المؤسسات. ولهذا الغرض يعمل الصندوق ناشطا بالتعاون مع الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعة والريفية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بهدف الربط بين البرامج القطرية التي يضعها وبين البرامج الوطنية الموجهة إلى بناء القدرات.

(ب) **مرصد الزراعة العالمي:** الغرض الذي ينصب عليه عمل مرصد الزراعة العالمي هو إجراء تحليلات مقارنة على مختلف المستويات، عن طريق تنظيم شبكة من المراصد الوطنية التي تغطي مختلف أنواع الزراعة، وديناميياتها وأثرها من حيث تحقيق التنمية المستدامة. وسوف ينطوي هذا العمل على تحديد خصائص هياكل الإنتاج وتحليل آثارها باستخدام المؤشرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وسوف تؤخذ في الاعتبار ثلاثة مستويات هي: وحدات الإنتاج الزراعي، والأقاليم، والأسواق. وهذا النهج المنتظم وانخراط الأطراف العاملة المنظمة في تسيير المبادرة هما ما يضفيان عليها طابعا أصيلا. وقد اتخذت هذه المبادرة حكومة فرنسا بالتعاون مع مركز التعاون الدولي في البحوث الزراعية من أجل التنمية، وهي مدارة ومستضافة في مقر منظمة الأغذية والزراعة. كما يشارك الصندوق مشاركة نشطة في هذه المبادرة بغية الربط بين برامجه القطرية وبين عمل المراصد الوطنية. وسوف توفر هذه المراصد البيانات اللازمة لتركيب المتغيرات المنافية للواقع.

(ج) **مؤشر التحول الزراعي:** في ضوء التحول السريع في النظام الزراعي والغذائي العالمي، رؤي من الضروري تطوير مجموعة من المؤشرات التي تكون معا مؤشرا مركبا يعكس التحول في الزراعة. وقد اتخذت حكومة الدانمرك وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، في سياق مجموعة البلدان الثمانية، هذه مبادرة من أجل جمع مجموعو واسعة متنوعة من الأطراف صاحبة المصالح لتطوير وتنفيذ مبادرة مؤشر التحول الزراعي في غضون السنتين أو السنوات الثلاث المقبلة. ويشارك الصندوق مشاركة نشطة في مبادرة مؤشر التحول الزراعي بغية الربط بين برامجه القطرية وبين أعمال مؤشر التحول الزراعي على المستوى القطري.

زاي- تمويل عمليات الرصد والتقييم وتقييمات الأثر

59- هناك تفسير مهم لعدم كفاية نطاق تغطية تقييم الأثر وعدد تقييمات الأثر هو ارتفاع تكاليف تقييمات الأثر فضلا عن الجهود التي تبذلها المؤسسات المعنية من أجل تعزيز مكاسب كفاءة التكلفة في موازناتها. وتشير التقارير إلى ارتفاع تكاليف تقييمات الأثر المتينة وأنها عادة ما تتراوح بين 500 ألف ومليون دولار أمريكي. وليس ثمة اهتمام كاف للفوائد المتحققة من تقييم الأثر مقارنة بتكاليفه. ولذلك من الضروري وضع استراتيجية لتمويل أنشطة تقييم الأثر وتحسين تلك الأنشطة. ومن الاعتبارات

المهمة في هذه الاستراتيجية كون أن العديد من المؤسسات، وخصوصا المؤسسات الثنائية والمنظمات غير الحكومية/المؤسسات الخيرية تدمج تكلفة تقييمات الأثر وتكاليف ما يرتبط بها من موظفين ضمن التمويل الفعلي للبرنامج وليس في موازناتها الإدارية. ويدعو تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق إلى وضع استراتيجية فعالة لتعبئة الموارد من أجل تطوير القدرات البشرية الداخلية الكافية وتنمية الموارد المالية اللازمة لإجراء أعمال تقييم الأثر هذه.

60- وهناك نهج ذكر أنه معتمد من جانب مصرف التنمية للبلدان الأمريكية يسلط الضوء بقدر مهم على هذا الموضوع. ونظرا لأن تقييم الأثر وما يرتبط به من معرفة يعتبران سلعة عامة عالمية، فإن المصرف المذكور استحدث احتجازا منتظما من حصائل القروض والمنح (5 في المائة) يجمع في "حساب" لأغراض تقييم الأثر يتولى هو إدارته. وتسمح هذه الآلية بإجراء تقييم الأثر بصورة منتظمة عبر الحافظة وتكفل الإسهام التراكمي من كل عملية تقييم للأثر في الفهم العام لسبل الأثر وسبل توسيع النطاق، باعتبار ذلك سلعة عامة.

61- يتألف النهج المتبع في تمويل تقييمات الأثر الثلاثين المقررة في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق من عدة عناصر تشمل ما يلي:

(أ) **دمج تقييمات الأثر في تكاليف المشروعات:** الخيار الأول لتمويل أنشطة تقييم الأثر يتمثل في دمج هذه التكاليف ضمن تكاليف المشروعات، شأنها في ذلك شأن أي تكاليف أخرى للرصد والتقييم. وفي حال البرمامج الممولة بمنح، يصبح ذلك ممكن التطبيق بسهولة، بينما في حال البرامج الممولة بقروض سوف يكون من الضروري إقناع الحكومات بجدوى تمويل تقييم الأثر من حصيلة القرض، وذلك باعتبار تقييم الأثر سلعة عامة عالمية. ويمكن أن تتمثل آلية ضمان الوصول إلى هذه الموارد في توجيه طلبات سحب مفتوحة. (ب) **توفير تقييم الأثر كمساعدة تقنية مستردة التكاليف:** يعكف الصندوق في الوقت الراهن على وضع نهج جديد في تمويل الخدمات التي يقدمها إلى الحكومات في مرحلة تصميم البرامج القطرية وكذلك في مراحل تنفيذ تلك البرامج. فإضافة إلى الخدمات الاستشارية التقنية (مثلا، إشراك القطاع الخاص في العمل مع أصحاب الحيازات الصغيرة)؛ ومشورة السياسات في قطاع الزراعة والتنمية الريفية (مثلا، وضع "مناهج ذكية مناخيا" لصالح ذوي الحيازات الصغيرة)؛ والتنسيق بين المانحين والقطاعين العام والخاص في القطاع الزراعي؛ وخدمات البحوث وتوفير التدريب؛ كما أن الصندوق يعكف أيضا على وضع توصية بتمويل تقييم الأثر وإدارة النتائج في قطاع الحيازات الصغيرة عن طريق آلية المساعدة التقنية مردودة المصروفات هذه، وهي لا تزال أداة جديدة ومن ثم لم توضع بعد موضع الاختبار.

(ب) **التمويل التكميلي من مانحين مهتمين بقضايا محددة:** أعرب مانحون فرادى عن رغبتهم في تمويل مجموعة مختارة من تقييمات الأثر (مثلا، في بلد معين أو بشأن موضوع معين أو باستخدام منهجية معينة). وسوف يشتمل ذلك على إمكانية المشاركة الانتقائية في الاستجابة لطلبات تقديم العطاءات من جانب المانحين الراغبين في ذلك[26]. ومع أن هذه المبادرات الفردية تساعد على تمويل الأنشطة المطلوبة، فهناك مخاطر التفتيت والازدواج. كما أن هذا

[26] مثلا، طلب العطاءات من مؤسسة بيل وميليندا غيتس والمبادرة الدولية لتقييم الأثر ومبادرة اعتماد التكنولوجيات، وغيرها.

النهج يحد من النطاق المتاح لتحقيق جوانب التآزر ومكاسب فعالية التكلفة وتكامل المعرفة. أما النهج الذي من شأنه معالجة هذه القضايا فيتمثل في وضع برنامج متوسط الأجل لتقييم الأثر وإنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين وتمرير هذه الموارد من خلال ذلك الحساب الاستئماني الذي تعكف دائرة إدارة البرامج على إنشائه.

(ج) **الشراكة – تقاسم التكاليف:** من بين ميزات الشراكات الاستراتيجية طويلة الأجل مع الأطراف أصحاب المصلحة الآخرين في ميدان الرصد والتقييم وكذلك في ميدان تقييم الأثر، هناك ميزة تتمثل في إمكانية تقاسم الموارد والاضطلاع بانشطة مشتركة في مجال الرصد والتقييم. فمن المتوخى على سبيل المثال أن شراكة الرصد والتقييم (الفقرة 56) سوف تؤدي إلى تعزيز مجمل الموارد الموجهة إلى تقييمات الأثر ضمن الشراكة وكذلك تحسين تقاسم هذه الموارد.

حاء– خاتمة

62- ختاما لما سبق:

(أ) بنهاية عام 2015، سوف يجمع الصندوق ويبلغ عن حوالي 30 مسحا لأثر المشروعات التي يتم في ثلاثة إلى ستة منها استخدام تجارب موجهة تستخدم العينات العشوائية، أو أي منهجية أخرى تتسم بنفس المتانة.

(ب) تم تحديد مؤشرات أربعة على مستوى الأثر، وهي: مؤشر ملكية الأصول الأسرية، وطول موسم الجوع، وسوء التغذية بين الأطفال، وعدد الأشخاص الذين تم تخليصهم من قبضة الفقر. وبالنسبة لأهداف المؤشرات الثلاثة الأولى فسوف يتم "تتبعها". وأما فيما يتعلق بالمؤشر الرابع للفقر، فتتمثل الأهداف في: حصول 90 مليون شخص على خدمات من المشروعات التي يدعمها الصندوق بصورة تراكمية من عام 2010 وصاعدا حتى عام 2015، وخروج 80 مليوناً من هؤلاء الأشخاص من قبضة الفقر.

(ج) وهنالك جملة من المبادرات المنسقة الجارية لتحسين أداء الصندوق في الرصد والتقييم وتقييم الأثر. ومع التفكير التفاعلي السائد حاليا والتخطيط والإجراءات، فإن الصندوق في موقع جيد لتحسين الرصد والتقييم وأداء تقييم الأثر، وبالتالي فإنه في موقع معقول لتلبية الالتزامات الواردة في التجديد التاسع للموارد ذات الصلة بتقييم الأثر.

(د) لخصت مؤسسات عديدة خبراتها في تقييم الأثر في مطبوعات ذات مصداقية. وتوجه هذه النتائج، وخاصة تلك ذات الصلة بالتنمية الريفية والزراعية والحد من الفقر والأمن الغذائي، عمل تقييم الأثر في الصندوق: أي نهجه ومنهجياته.

(هـ) سيستخدم الصندوق توليفة من المنهجيات، كمية بمعظمها، للقياس والإبلاغ عن الآثار والنتائج. وسيتم استخدام نظم الرصد القائمة في المشروعات للإبلاغ عن عدد الأشخاص الذين يتلقون الخدمات من البرامج التي يدعمها الصندوق. وسوف تدعى المؤسسات الخبيرة لإجراء 30 تقييما متينا للأثر بهدف تحديد عدد الأشخاص الذين تم تخليصهم من فقر الدخل، وتحديد سبل الأثر ذات الصلة لأغراض التعلم واستخلاص الآثار على الحد من الفقر من إطار سليم إحصائيا لعينات المشروعات.

(و) سيجمع التقرير، مع حلول نهاية عام 2015، 30 تقييما للأثر ويراكم الآثار والنتائج المقاسة، ويوجز الدروس المستقاة حول سبل الأثر، ويوجه النصح حول منهجيات مختلفة لتقييم الأثر تتسم بالمتانة وفعالية التكاليف.

(ز) سيجري الصندوق 30 تقييما للأثر بتعاون وثيق مع مؤسسات خبيرة وغيرها من شركاء التنمية، وسيسعى للعمل ضمن نظم الرصد والتقييم الوطنية ويعززها في سياق هذه العملية.

(ح) ولتمويل تقييمات الأثر هذه، سوف يجمع الصندوق بين موارد البرامج القطرية وموارد المنح والتمويل التكميلي من شركاء التنمية.